مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

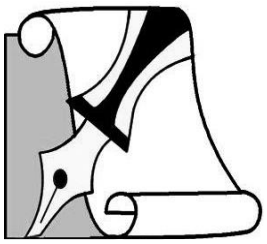

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

انجاز الدفعة الثالث من المرحلة الاولى.. ورسائل تحدي من حماس لاسرائيل
فتح معبر رفح للمرة الاولى باشراف اوروبي.. وويتكوف: بيبي ملزم بالاتفاق

واخيرا وبعد تأخير لعدة ايام، وفي اليوم الـــــــ12 من اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، نُفذت الدفعة الثالثة من صفقة تبادل الأسرى، حيث أطلقت فصائل المقاومة الفلسطينية بموجبها سراح ثلاثة أسرى إسرائيليين وخمسة عمال تايلانديين.

بالمقابل، اطلقت اسرائيل سراح 110 أسرى فلسطينيين بينهم 32 أسيرا محكوما بالسجن المؤبد و48 أسيرا من أصحاب الأحكام العالية، بالإضافة إلى 30 أسيرا من الأطفال، وقد جرى إقرار هذه الدفعة الاستثنائية مقابل عودة النازحين إلى شمالي القطاع في ظل تذرع إسرائيل بعدم الإفراج عن الأسيرة أربيل يهود في الدفعة الثانية.

ويأتي ذلك بعد عرقلة الاحتلال إجراءات تحرير الأسرى الفلسطينيين بقرار من المستوى السياسي، مبررا ذلك "حتى يتم ضمان خروج آمن للرهائن الإسرائيليين في الدفعات اللاحقة.

وعليه سيبقى في الأسر لدى فصائل المقاومة في قطاع غزة، 82 إسرائيليا تم الإعلان عن مقتل 35 منهم، في حين تواصل الأطراف المعنية المفاوضات لاستكمال تنفيذ الاتفاق بمراحله الثلاث حيث، من المقرر أن تجري عملية تبادل أخرى في الموعد المحدد، في 1 شباط الحالي.

وكانت المقاومة الفلسطينية وسلطات الاحتلال الإسرائيلي، انجزا صباح السبت في 25 كانون الثاني 2025، الدفعة الثانية من عملية تبادل الأسرى الفلسطينيين والاسرى الصهاينة، مع تسليم كتائب القسام، الاسيرات الإسرائيليات الأربع إلى وفد الصليب الأحمر الدولي، قبل أن يفرج الاحتلال الإسرائيلي عن 200 أسير من أصحاب المحكوميات العالية والمؤبدات.

الجدير بالذكر ان الاتفاق يستمر في مرحلته الأولى لمدة 42 يوماً، يجري خلالها التفاوض لبدء مرحلة ثانية ثم ثالثة، بوساطة مصر وقطر والولايات المتحدة. وكانت الدفعة الاولى من المرحلة الأولى، تضمنت الإفراج عن 90 أسيراً بينهم 20 طفلاً وفتى نشرت أسماءهم مؤسسات حقوقية فلسطينية، مقابل الإفراج عن ثلاث اسيرات إسرائيليات من غزة.

حماس ورسائل التحدي لنتنياهو

حرصت كتائب القسام على بث رسائل التحدي اثناء الافراج عن الاسرى الصهاينة في 30 كانون الثاني 2025 ، إذ أطلقت سراح إحدى المجندات الإسرائيليات من مخيم جباليا الذي دمره الاحتلال بشكل شبه كامل في حربه على قطاع غزة، في حين سلمت إسرائيليين آخرين قرب منزل رئيس حركة حماس السابق، يحيى السنوار في خانيونس.

ووسط مشاعر الذهول والحماس وتجمع حشد كبير من الغزواين، خرج مقاتلو القسام برفقة المجندة الإسرائيلية آغام بيرغر من مبنى مدمر في المخيم، لتقوم بتسليمها للجنة الدولية للصليب الأحمر وسط حشد جماهيري وانتشار مكثف لعناصر كتائب القسام في ساحة الرزان وسط المخيم، في خطوة تظهر أن كل أطنان القنابل التي فجر بها كل شيء في المخيم فشلت في النيل من إرادة الفلسطينيين.

وقبل تسليم المجندة، وصلت سيارات تابعة للصليب الأحمر، وعقب ذلك، جلس أحد عناصر القسام مع مندوب الصليب الأحمر على طاولة وُضعت على منصة أمامها خريطة فلسطين، وجرى التوقيع على وثائق الاستلام والتسليم. وكان لافتاً خلال عملية التسليم قيام القسام بعرض سلاح اغتنمته من جنود الاحتلال خلال حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة.

وفي وقت لاحق، سلمت كتائب القسام وسرايا القدس، أسيرين إسرائيليين للجنة الدولية للصليب الأحمر قرب منزل رئيس المكتب السياسي السابق لحماس يحيى السنوار، في خانيونس. فيما تم تسليم الأسيرة أربيل يهود والأسير غادي موزيس، وسط حشد جماهيري وانتشار مكثف لعناصر المقاومة. وقبيل

التسليم وصلت سيارات تابعة للصليب الأحمر لاستلام الأسير والأسيرة، وتم توقيع محضر الاستلام. كما جرى تسليم خمسة عمال تايلانديين في ذات المنطقة .

غضب نتنياهو من رسائل التحدي

اثارت مراسم الدفعة الثالثة غضب قادة الاحتلال الإسرائيلي، إذ وصفها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، بأنها "مشاهد صادمة"، قبل أن تعلن وسائل إعلام إسرائيلية تعليق عملية إطلاق الاسرى الفلسطينيين المقررة في 30 كانون الثاني، لبعض الوقت.، قبل ان يعاد الافراج عنهم لاحقا.

ولهذه الغاية، قال نتنياهو في بيان "أرى بهلع شديد المشاهد الصادمة خلال إطلاق سراح رهائننا. هذا دليل إضافي على قسوة حركة حماس التي لا توصف".

بدوره، اعتبر زعيم حزب القوة اليهودية الإسرائيلي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير، أنّ مشاهد تسليم الاسرى تظهر أنّ ما جرى هو "فشل (إسرائيلي) كامل" وليس "انتصاراً كاملاً".

وفي محاولة لمنع أي مظاهر احتفالية، نفّذ جيش الاحتلال حملة اعتقالات "استباقية" ضد فلسطينيين، وتم تعزيز القوات عند الحواجز، وسط تهديدات مباشرة من الشاباك لعائلات الأسرى. كما ألقى الجيش الإسرائيلي منشورات تحذيرية عبر طائرات مسيّرة في المنطقة التي سيتم فيها تسليم الأسرى المحررين في رام الله، جاء فيها: "لن نسمح بتنظيم مظاهرات لدعم التنظيمات الإرهابية. كل من يشارك في هذه الفعاليات يعرّض نفسه للاعتقال. لقد حذرناكم، نحن نراقبكم."

ـ استمرار الخروقات الاسرائيلية لاتفاق غزة

في الواقع ان حالة التفاؤل لا تبدو مرتفعة كثيراً في ضوء الخروقات الإسرائيلية المتلاحقة لاتفاق وقف إطلاق النار من قبل القوات الإسرائيلية، وتحديداً في مناطق جنوب القطاع مثل شرق خانيونس ورفح، حيث سجل الأسبوع الأول سقوط اكثر من 17 شهيداً وعشرات الإصابات برصاص جنود

الاحتلال المتمركزين في تلك المناطق، وذلك إلى جانب التصريحات السياسية التي تصدر بين فترة وأخرى عن شخصيات في الائتلاف الحكومي الإسرائيلي، وتحديداً رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أو وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، والتي تتحدث عن إمكانية العودة للحرب في حال عدم التوصل لاتفاق بشأن المرحلة الثانية، إلى جانب تهديدات سموتريتش بحل الحكومة في حال عدم عودة الحرب.

على المقلب الاخر، تحافظ المقاومة الفلسطينية والأذرع العسكرية على حالة ضبط النفس وعدم الرد على الخروق الإسرائيلية في الوقت الراهن، مع إبلاغ مستمر للوسطاء بها.

وتبدو المقاومة الفلسطينية، وتحديداً حركة حماس، معنية بالحفاظ على هدنة غزة خلال الفترة الحالية، لإفساح المجال أمام السكان النازحين بالعودة إلى مناطقهم التي تركوها قسراً بفعل حرب الإبادة الإسرائيلية.

تفكيك محور نتساريم

مع دخول وقف اطلاق النار حيز التنفيذ، وتمهيدا لعودة النازحين الى الشمال، عمل الاحتلال على تفكيك محور نتساريم الذي يفصل وسط وجنوب القطاع عن شماله. ولذلك قام خلال الأيام الأولى للاتفاق بإنزال عدد من الرافعات في المحور، وإنزال برج الاتصالات الموجود داخله تحضيراً لعملية الانسحاب الكاملة منه خلال المرحلة الأولى للاتفاق. أما مناطق الشمال فشهدت هي الأخرى انسحاباً واضحاً لجنود الاحتلال، وإعادة تموضع على طول الشريط الشرقي بناء على ما ورد في الاتفاق من بنود متعلقة بالانسحابات المرحلية، غير أن محور صلاح الدين لا يزال يشهد وجوداً إسرائيلياً.

اما المشهد الميداني في رفح، فلا يزال غامضاً عند مقارنته ببقية المناطق، حيث لم ينسحب الاحتلال كثيراً من أجزاء واسعة منها وعمد إلى استهداف النازحين عند عودتهم للمدينة، ما تسبب في استشهاد وإصابة العديد من الأهالي.

وتبعا لذلك اوضحت مصادر محلية ميدانية، لـــ "العربي الجديد"، أن الكثافة النارية والتحكم الميداني يصلان إلى مسافة تزيد عن كيلومتر مما هو معتمد أو متفق عليه في بنود هدنة غزة وهو ما سيُبقي مدينة رفح دون حالة استقرار سكاني.

مشهدية تاريخية: العودة إلى الشمال

في مشهد غير مسبوق في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، اكد المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، أن 80% من النازحين تمكنوا من العودة إلى مناطق شمال القطاع بعد انسحاب قوات الاحتلال من محور نتساريم تنفيذا للاتفاق. وكان هذا المشهد دليلا على نهاية مشروع استيطان شمال القطاع الذي خطط له اليمين الاسرائيلي.

وتبعا لذلك توافد عشرات آلاف العائلات الفلسطينية النازحة من جنوب ووسط القطاع إلى شماله، عبر شارعي الرشيد الساحلي غرباً وشارع صلاح الدين شرقاً، بعد نزوح قسري استمر لنحو 15 شهراً، بفعل حرب الابادة التي شنها الاحتلال الإسرائيلي، وإجبارهم على ترك منازلهم.

وجاءت عودة النازحين بعد تفاهمات جديدة أجراها الوسطاء بين حركة حماس والاحتلال الإسرائيلي، تقضي بعودة النازحين مقابل تسليم الاسيرة الإسرائيلية اربيل يهود

وفقا للاتفاق، فقد سمح للنازحين داخلياً المشاة بالعودة شمالاً من شارع صلاح الدين دون تفتيش أو آلية رقابة من قبل الجهات الراعية الاتفاقَ (رعت قطر ومصر والولايات المتحدة الاتفاق) أو المؤسسات الدولية المشرفة على عملية التفتيش.

كما سمح للمواطنين بالانتقال من محافظات الجنوب والوسطى إلى محافظتي غزة والشمال من شارع الرشيد (البحر) غرباً، مشياً على الأقدام فقط وليس بالمركبات والسيارات، إذ يبدأ ذلك من صباح يوم

الأحد 26 يناير 2025، كما يُسمح الانتقال من خلال مفترق الشهداء (نتساريم)، عبر شارع صلاح الدين شرقاً، بالمركبات والسيارات فقط، وليس مشياً على الأقدام.

وبحسب البيان، "سيكون التفتيش عند نقاط العبور عبر جهاز أشعة إكس راي لجميع المركبات بأصنافها وأنواعها المختلفة".وبحسب الجهات المعنية، ستُطبق هذه الترتيبات حتى اليوم الثاني والعشرين من الاتفاق، بعد ذلك، ينسحب الجيش الإسرائيلي، ويتم تعديل الإجراءات وفقا للمستجدات.

ميدانياً، تواصل المؤسسات الحكومية والمجالس البلدية عملها في فتح الشوارع وتهيئة الطرق استعداداً لعودة النازحين، لا سيما أن الاحتلال دمر غالبية البنية التحتية من طرق وشوارع وشبكات مياه وصرف صحي.

بالمقابل، كان مشهد العودة للشمال صادماً لإسرائيل؛ حيث اكد فشل مشروع تفريغ المنطقة الشمالية من قطاع غزة وتهجير المواطنين، تلك الخطة التي وضعها بعض جنرالات الاحتلال، وتبنتها الحكومة دون إعلان رسمي. فهذه العودة وضعت بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي في موقف حرج أمام معسكره، فقد تعرض لانتقادات لاذعة من أحزاب الصهيونية – الدينية، وأيضاً من حزبه «الليكود»، وهؤلاء عبروا عن الصدمة واعتبروا ما حصل عبارة عن تنازل واستسلام من الحكومة.

وبعد العودة الكثيفة للسكان سيكون صعباً على إسرائيل تهجيرهم من جديد، خاصة إذا استطاعوا تأمين خيام وأماكن لجوء جديدة في الشمال. وعملياً أثبت مشهد العودة للشمال أن إسرائيل لا تملك أي خطة قابلة للتطبيق بخصوص الوضع في غزة في اليوم التالي للحرب.

فتح معبر رفح باشراف اوروبي

ذكرت هيئة البثّ الإسرائيلية، أنه من المقرّر أن يفتح معبر رفح للمرة الأولى في 31 كانون الثاني، وليس في 2 شباط ، كان مقررا في البداية، وفقا لاتفاق المرحلة الأولى من الاتفاق، وذلك نقلا عن مصادر فلسطينية رسمية.

وأشارت المصادر إلى أنه بحسب الاتفاق، كان يفترض أن يفتح معبر رفح الأحد، إلا أنه تقرر فتحه مبكرا، حتى قبل الإفراج المتوقع عن الأسرى في 1 شباط.

وبحسب الاتفاق، ستتولى بعثة "EUBAM" الأوروبية الأمنية إدارة المعبر إلى جانب فلسطينيين من غزة، لا يرتبطون بحركة حماس، ويُرجح أنهم تابعون للسلطة الفلسطينية، لكن دون إشراف رسمي مباشر منها، وفقًا لمصادر فلسطينية، تم منح هؤلاء الفلسطينيين الموافقة الإسرائيلية للإشراف على تشغيل المعبر.

وتبعا لذلك اكدت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، ان الاتحاد الأوروبي، سقوم بإرسال نحو 100 ضابط حدودي إلى المعبر، بالإضافة إلى كلاب مدربة للمساهمة في عمليات التفتيش، مع تعزيز الأمن عبر نشر حراس لحماية الضباط الأوروبيين.

اما فيما يخص الجانب الفلسطيني، ستتولى السلطة الفلسطينية مسؤولية توفير ضباط لمراقبة الحدود، فيما أكد مسؤول أوروبي رفيع أن القوة الأوروبية ستؤدي دورًا أساسيًا في تنفيذ المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار، ما سيسهل مرور نحو 200 فلسطيني يوميًا من غزة إلى مصر، معظمهم من الجرحى ومرافقيهم.

وكان نتنياهو رفض خضوع معبر رفح لإدارة السلطة الفلسطينية، ولهذه الغاية أعلن مكتب نتنياهو أن معبر رفح سيدار من فلسطينيين من غزة غير تابعين لحماس ولا السلطة الفلسطينية، مؤكدا أن قوة تابعة للاتحاد الاوروبي هي من ستتولى الإشراف على الموظفين الفلسطينيين بمعبر رفح.

كما اعلن مكتب نتنياهو أيضا، أن الجيش الإسرائيلي سيواصل تطويق معبر رفح، وأن أحدا لن يمر من خلاله دون إشراف مسبق من الأمن الإسرائيلي. وقال إن دور السلطة الفلسطينية في معبر رفح، سيكون فقط ختم جوازات السفر بالمرحلة الأولى من الاتفاق.

اشارة الى ان الاتفاق، يشمل خضوع معبر رفح لإدارة السلطة الفلسطينية، ولذلك استضافت العاصمة المصرية القاهرة (بعد توقيع الاتفاق مباشرة) وفدا من السلطة الفلسطينية ضم رئيس هيئة المعابر نظمي مهنا، ووكيل هيئة الشؤون المدنية أيمن قنديل، حيث تناولت المحادثات قضية دفع السلطة بطواقم لها لإدارة المعبر من الجهة الفلسطينية، بهدف تسهيل إجراءات سفر السكان من القطاع إلى الخارج.

ويتضح من موقف نتنياهو الجديد أن إسرائيل تنوي البقاء في "محور فيلادلفيا" خلافا لاتفاق التهدئة، الذي ينص على انسحاب قوات الاحتلال مع مرور الأيام، وأنها لا تريد أي شكل للسلطة الفلسطينية في القطاع، في إطار سعيها لتمرير مخطط يهدف إلى استمرار الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويشمل الاتفاق السماح لعناصر الجناح العسكري لحركة حماس الذين أصيبوا خلال الحرب بالخروج لتلقي العلاج الطبي في الخارج، على أن يتم السماح لهم بالعودة إلى قطاع غزة بعد استكمال علاجهم. علاوة على ذلك، يتضمن الاتفاق دخول 600 شاحنة من المساعدات الإنسانية للقطاع بشكل يومي.

وغني عن التعريف، ان معبر رفح، كانت أغلقته قوات جيش الاحتلال مع بداية التوغل البري في مدينة رفح في شهر مايو من العام الماضي، وتعمدت تدميره، حيث تجرى الاستعدادات حاليا على الجانب المصري من المعبر لعملية التشغيل.

تفاصيل بنود اتفاق غزة

بعد أشهر من جولات المفاوضات التي تواصلت أحيانا وانتكست أحيانا أخرى، وبعد تهديدات الرئيس الأميركي دونالد ترامب بضرورة وقف إطلاق النار قبل توليه منصبه في 20 يناير/كانون الثاني 2025، تم الإعلان في العاصمة القطرية الدوحة عن اتفاق لوقف إطلاق النار في قطاع غزة.

وتضمن الاتفاق بندا ينص على تحسين أوضاع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، كما أن إسرائيل رفضت الإفراج عن كبار الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال. وقد تم الاتفاق على تشكيل لجنة مصرية قطرية تشرف على عودة النازحين من جنوب القطاع إلى شماله.

فيما يلي بنود هذا الاتفاق الذي قبل الطرفان تطبيقه على 3 مراحل، بدءً من يوم الأحد 19 يناير/كانون الثاني 2025:

المرحلة الأولى

تبلغ مدتها 42 يوما، وتم الاتفاق على أن يطبق فيها ما يلي:

- وقف العمليات العسكرية المتبادلة من قبل الطرفين مؤقتا، وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي شرقا وبعيدا عن المناطق المأهولة بالسكان إلى منطقة بمحاذاة الحدود في جميع مناطق قطاع غزة بما في ذلك "وادي غزة"، وسيتم الانسحاب إلى مسافة 700 متر قبل الحدود اعتمادا على خرائط ما قبل 7 أكتوبر 2023.
- تعليق النشاط الجوي الإسرائيلي للأغراض العسكرية والاستطلاع مؤقتا في قطاع غزة بمعدل 10 ساعات يوميا، و12 ساعة في أيام إطلاق سراح المعتقلين الفلسيطيني والأسرى الصهاينة.
- تخفض إسرائيل قواتها تدريجيا في منطقة الممر بمحور فيلادلفيا في المرحلة الأولى، وفقا للخرائط التي اتفق عليها الجانبين.
- ستفرج إسرائيل في المرحلة الأولى عن نحو ألفي أسير بينهم 250 من المحكومين بالسجن المؤبد، ونحو ألف من المعتقلين بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023.
- عودة النازحين إلى مناطق سكنهم، والانسحاب من وادي غزة، وفقا للآتي: أ- بعد إطلاق سراح 7 اسرى إسرائيليين، تنسحب قوات الاحتلال بالكامل في اليوم السابع من الاتفاق من شارع الرشيد شرقا حتى شارع صلاح الدين، وتبدأ عمليات تفكيك كل المواقع في هذه المنطقة. كما تبدأ عمليات عودة النازحين إلى مناطق سكنهم، وضمان حرية تنقل السكان في جميع القطاع، إضافة إلى دخول المساعدات الإنسانية عبر شارع الرشيد من أول يوم ودون معيقات.

ب- في اليوم الـ22 من بدء تنفيذ الاتفاق، تنسحب قوات الاحتلال الإسرائيلي من وسط القطاع، خاصة من محور نتساريم "و"دوار الكويت"، إلى منطقة قريبة من الحدود، ويتم تفكيك المنشآت العسكرية بالكامل، مع استمرار عودة النازحين إلى أماكن سكنهم، ومنح السكان حرية التنقل في جميع مناطق القطاع.

ج- فتح معبر رفح بعد 7 أيام من بدء تطبيق المرحلة الأولى، وتدخل كميات كافية من المساعدات الإنسانية ومواد الإغاثة والوقود عبر 600 شاحنة يوميا، تنقل 50 منها الوقود، وتتوجه 300 شاحنة الى شمال القطاع .

د- في اليوم السابع من بدأ سريان الاتفاق، يسمح للمركبات بالعودة شمال محور نتساريم بعد فحصها من شركة خاصة يحددها الوسطاء مع الجانب الإسرائيلي، بناء على آلية متفق عليها.

عمليات تبادل الأسرى من الجانبين وذلك وفقا للآتي:

أ- حماس (سراح 33 اسيرا إسرائيليا (أحياء أو موتى)، بما في ذلك نساء مدنيات ومجندات وأطفال تحت سن الـ19 عاما وكبار السن الذين تجاوزوا 50 عاما ومدنيون جرحى ومرضى، مقابل إطلاق أعداد من الأسرى الفلسطينيين من السجون والمعتقلات الإسرائيلية وفقا لما يلي :مقابل كل اسير إسرائيلي يتم إطلاقه، تُطلق إسرائيل سراح 30 طفلا وامرأة فلسطينية من سجون الاحتلال.

ب- مقابل إطلاق سراح 30 أسيرا فلسطينيا من سجون الاحتلال من كبار السن والمرضى، تطلق حركة حماس سراح جميع الاسرى الإسرائيليين الأحياء من كبار السن والمرضى والجرحى المدنيين.

ج- تُطلق إسرائيل سراح 50 أسيرا فلسطينيا مقابل كل مجندة إسرائيلية اسيرة تطلقها حركة حماس.

- تجدول عمليات تبادل الأسرى في المرحلة الأولى حسب الآتي:

1 ـــ في اليوم الأول من الاتفاق، تطلق حركة حماس سراح 3 اسرى إسرائيليين مدنيين، وفي اليوم السابع تطلق سراح 4 اسرى آخرين. بعد ذلك، تطلق حماس سراح 3 اسرى إسرائيليين كل 7 أيام، وقبل إعادة الجثث تفرج عن جميع الاسرى الأحياء.

2 ـــ في الأسبوع السادس من الاتفاق، تُفرج إسرائيل عن 47 من أسرى "صفقة شاليط" الذي أعيد سجنهم بعد إطلاق سراحهم عام 2011.

3 ـــ تطلق حركة حماس سراح الاسرى الإسرائيليين أباراهام منغستو وهشام السيد (جنديين إسرائيليين أعلنت حماس مطلع عام 2016 احتجازهما)، مقابل إطلاق الاحتلال الإسرائيلي سراح 30 أسيرا فلسطينيا.

4 ـــ إذا لم يصل عدد الاسرى الإسرائيليين الأحياء المطلق سراحهم إلى 33، يُستكمل العدد المتبقي من الجثث. بالمقابل، تطلق إسرائيل في الأسبوع السادس سراح جميع النساء والأطفال الذين اعتقلوا من القطاع بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

5 ـ ترتبط عملية التبادل بمدى الالتزام ببنود الاتفاق، وتشمل وقف العمليات العسكرية من الجانبين، وانسحاب قوات الاحتلال، وعودة النازحين، ودخول المساعدات الإنسانية.

6 ـ بعد إطلاق سراح آخر اسير إسرائيلي في المرحلة الأولى، في اليوم الـ42، تبدأ قوات الاحتلال الإسرائيلي انسحابها وتستكمله بما لا يتجاوز اليوم الـ50 من بدأ سريان الاتفاق.

- يمنع إعادة اعتقال الأسرى الفلسطينيين الذين أطلق سراحهم بالتهم نفسها التي اعتقلوا بسببها سابقا، ولن يعاد اعتقالهم من أجل قضاء ما تبقى من محكوميتهم. ولن يطلب من السجناء الفلسطينيين التوقيع على أي وثيقة شرطا لإطلاق سراحهم.
- لن تستخدم المعايير الموضوعة بشأن تبادل الأسرى في المرحلة الأولى أساسا للتبادل في المرحلة الثانية من الاتفاق.

- تبدأ مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين، بشأن شروط تنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاق، في موعد أقصاه اليوم الـ16 من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، ويجب أن يتوصل إلى اتفاق قبل نهاية الأسبوع الخامس من المرحلة الأولى.
- تواصل الامم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الدولية الأخرى، أعمالها في تقديم الخدمات الإنسانية في كافة مناطق قطاع غزة، وتستمر العمليات في جميع مراحل الاتفاق.
- تبدأ عمليات إعادة تأهيل البنية التحتية في جميع مناطق قطاع غزة، وإدخال المعدات اللازمة لفرق الدفاع المدني، وإزالة الركام والأنقاض، ويستمر ذلك في جميع مراحل الاتفاق.
- يُسمح بإدخال مستلزمات إنشاء مراكز لإيواء النازحين الذين فقدوا بيوتهم أثناء الحرب، ويشمل ذلك بناء ما لا يقل عن 60 ألف وحدة سكنية مؤقتة و200 ألف خيمة.
- يسمح بعبور 50 عسكريا جريحا يوميا عبر معبر رفح من أجل تلقي العلاج الطبي ويرافقهم 3 أفراد يتطلب حصولهم على موافقة من إسرائيل ومصر، مع زيادة عدد الأشخاص الذين يسمح لهم بالمرور عبر المعبر، إضافة إلى إزالة القيود المفروضة على المسافرين عبره، وكذلك على حركة البضائع والتجارة.
- يتم تشغيل معبر رفح استنادا إلى مشاورات أغسطس/آب 2024 مع مصر.
- البدء بتنفيذ الترتيبات والخطط اللازمة من أجل إعادة إعمار شامل للمنازل والبنية التحتية المدنية التي دمرت نتيجة الحرب، وتعويض المتضررين تحت إشراف عدد من الدول والمنظمات، بما في ذلك مصر وقطر والأمم المتحدة.
- استمرار تنفيذ جميع إجراءات المرحلة الأولى في المرحلة الثانية، طالما استمرت المفاوضات حول الشروط، مع بذل ضامني الاتفاق قصارى جهودهم من أجل ضمان استمرار المفاوضات غير المباشرة حتى يتمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق بشأن شروط تنفيذ المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية

تبلغ مدتها 42 يوما، وتم الاتفاق على أن يطبق فيها ما يلي:

- إعلان عودة الهدوء المستدام، الذي يشمل الوقف الدائم للعمليات العسكرية والأنشطة العدائية، واستئناف عمليات تبادل الأسرى بين الجانبين، بما في ذلك جميع الرجال الإسرائيليين الأحياء المتبقين، مقابل عدد يتفق عليه من الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

إضافة إلى ذلك تنسحب قوات الاحتلال الإسرائيلي بالكامل خارج قطاع غزة.

المرحلة الثالثة

تبلغ مدتها 42 يوما، وتم الاتفاق على أن يطبق فيها ما يلي:

- تبادل جثامين ورفات الموتى الموجودة لدى الطرفين بعد الوصول لهم والتعرف عليهم.
- بدء تنفيذ خطة إعادة إعمار قطاع غزة على مدى 3 إلى 5 سنوات، ويشمل ذلك المنازل والمباني المدنية والبنية التحتية، إضافة إلى تعويض كافة المتضررين، بإشراف عدد من الدول والمنظمات الراعية للاتفاق.
- فتح جميع المعابر والسماح بحرية حركة الأشخاص والبضائع

الخلاصة:

من المقرّر أن تبدأ المفاوضات بشأن المرحلة الثانية من الاتفاق، في 3 شباط ، فيما ترغب إدارة ترامب في أن يتقدّم الاتفاق إلى المرحلة التالية، من أجل إطلاق سراح جميع الرهائن. وكان لافتا ما قال مبعوث الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، للشرق الأوسط، ستيف ويتكوف، إنه يعتقد أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، "ملتزم" بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، الذي يقدّر

أن عملية إعادة إعماره، ستستغرق ما بين 10 و15 عاما.ومع ذلك ثمة تحديات ومعوقات جدّية تواجه الانتقال من المرحلة الأولى إلى الثانية في اتفاق وقف إطلاق النار، تعود أساسًا إلى رغبة نتنياهو في استمرار الحرب أطول فترة ممكنة لتحقيق أهدافها المعلنة وغير المعلنة، التي تتقاطع مع مصالحه الشخصية والحزبية في استمرار حكمه والحفاظ على ائتلافه على ائتلافه الحكومي أطول فترة ممكنة وعلى الرغم من تهديدات حزب "الصهيونية الدينية" بقيادة بتسلئيل سموتريتش بالانسحاب من الحكومة في حال لم تستأنف إسرائيل الحرب بعد تنفيذ المرحلة الأولى، فإن من المشكوك فيه أن يقدم على تنفيذ هذا التهديد.

لكن من غير المستبعد أن يعود هذا التهديد إلى المنافسة المحتدمة بين هذين الحزبين على نيل تأييد الجمهور اليميني الديني المتطرف والفاشي من ناحية، وتعزيز موقف نتنياهو أمام الرئيس الأميركي من ناحية أخرى. وتعتمد إمكانية الانتقال من المرحلة الأولى إلى الثانية على مجموعة من العوامل، أهمها مستوى الضغط الذي تمارسه إدارة ترامب الجديدة على نتنياهو للمضي قُدمًا في تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة من الاتفاق.

الى جانب ذلك، وعند التدقيق في الاتفاق نجد أن إسرائيل لم تقضِ على حركة حماس، عسكريّاً، وإن وجهت إليها ضربة قوية، ولم تقض عليها سلطويّاً. وإذ لا يحتوي الاتفاق على شيء يضمن عدم استعادة الحركة قوتها، كما أن الحكومة الإسرائيلية لم تطرح خطة سياسية لما يوصف بأنه "اليوم التالي" للحرب، وبقيت مُصرّة على استخدام القوة ومزيد من القوة لأسباب سياسية، ومن أجل البقاء الشخصي بالنسبة إلى نتنياهو.

ثانيا، إلى جانب ذلك كله، جرى إنهاك الجيش الإسرائيلي بمهمّات لم يكن لها أي تأثير في شروط إنهاء الحرب، كما أضعفت مكانة إسرائيل الدولية.